

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ بالترخيص لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة بإذاعة الإعلانات التجارية؛
وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة؛
وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة الإذاعة بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١؛

قرر :

مادة ١ - استثناء من القواعد المحددة بالقرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بشأن أجور الإعلانات التجارية بالراديو تكون الأجراء الخاصة بما يذاع من إذاعة اسكندرية المحلية في حدود مبلغ جنيهين للدقيقة الواحدة، وعلى أن يكون ذلك مقصوراً على المتاجبات والإعلانات التي تقرها الهيئة، وعلى أن يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لإعداد البرنامج طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في حالة إذاعة برامج إعلانية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٢

بنقل الاختصاص الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢
إلى وزير الإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤ من الدستور المؤقت؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمرأة على سباق الخيل ورى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة، والقانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل له؛

وعلى القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الإقليم الجنوبي للسنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة التأمين ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الإقليم المصري؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة في إقليم مصر؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم وزارة الاقتصاد في إقليم مصر؛

وعلى ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ - تلحق كل من :

(أ) مصلحة التسجيل والرقابة التجارية (مصلحة التسجيل التجاري سابقاً).

(ب) مصلحة التسويق الداخلي (مصلحة الرقابة التجارية سابقاً).

(ج) مصلحة دعم المصوّغات والموازين (مصلحة الدعم والموازين سابقاً).

بوزارة التموين فعلاً من وزارة الاقتصاد.

مادة ٢ - تنقل الدرجات المخصصة للصالح المذكورة في المادة السابقة الواردة بميزانية وزارة الاقتصاد ١٩٦١ / ١٩٦٢ إلى شاغليها وجميع الاعتمادات المخصصة لثلك الصالح إلى ميزانية وزارة التموين.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتبار من تاريخ صدوره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٢

بشأن زيادة عدد الإعانت التي تمنع طلبة الاشراف والإجازات الدراسية بالخارج بدون مرتب من ٢٠ إعانة إلى ٥٠ إعانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨ بشأن الموافقة على زيادة الإعانت إلى عشرين إعانة ،

قررت :

مادة ١ - يزداد عدد الإعانت التي تمنع طلبة الاشراف والإجازات الدراسية بالخارج بدون مرتب من عشرين إعانة إلى ٥٠ إعانة خصماً على بند تكاليف البعثات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٩٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٦٢

بشأن تحمل الخزانة العامة فروق تكاليف رى أراضي مديرية التحرير الموزعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب في العارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المتغولة في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينقل اختصاص وزير الاسكان والمرافق الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه ، إلى وزير الإدارة المحلية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٩٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن تطبيق أحكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تطبيق أحكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال المؤسسات العامة فيها عدا المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة

الiculture ؛

وعل ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ - تطبق أحكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة فيها عدا عمال المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة التربية .

مادة ٢ - يلغى القرار الجمهوري رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٩٢)

جمال عبد الناصر